مؤقت



السنة السادسة والسبعون

الجلسة ٨٧٩٨

الأربعاء، ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٢١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد يورغنسون	(إستونيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	تونس	السيد العواني
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة كنغ
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	فييت نام	السيد دانغ
	كينيا	السيد كيماني
	المكسيك	السيد دي لافوينتي راميريس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بربارا وودوارد
	النرويج	السيدة سبيد
	النيجر	السيد أباري
	الهند	السيد راغوتاهالي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دي لورنتس

جدول الأعمال

تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2017/507)

أساليب عمل مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٢ حزيران/يونيه ٢٠٢١ موجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لإستونيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة (S/2021/527)

وفقا للإجراء المبين في رسالة رئيس مجلس الأمن المؤرخة ٢٧ آذار/مارس ٢٠٢٠ الموجهة إلى الممثلين الدائمين للدول الأعضاء في مجلس الأمن (S/2020/372)، الذي اتفق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩، تُستكمل هذه الوثيقة الرسمية لمجلس الأمن بوثيقة تجميعية للمرفقات (S/2021/572) تتضمن البيانات التي يقدمها المهتمون من غير أعضاء المجلس.







افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

تأبين البروفيسور إدوارد لاك وسفير اليابان كينزو أوشيما

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن ننتقل إلى البند المدرج في جدول أعمالنا، من المناسب أن نشيد بالبروفيسور إدوارد لاك وسفير اليابان كينزو أوشيما، اللذين توفيا منذ المناقشة السابقة لمجلس الأمن بشأن هذا الموضوع (انظر S/2020/418). لقد أسهم هذان الرجلان الموقران إسهاما كبيرا في دراسة وتحسين أساليب عمل المجلس – البروفيسور لاك من خلال المناقشات الفعالة التي نظمها في سياق حلقات العمل والتقارير السنوية التي تنظمها المنظمة، والسفير أوشيما لدوره الهام في تنشيط الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى التابع للمجلس، مما أدى إلى إعداد أول وثيقة شاملة بعنوان ”المذكرة ٥٠٧“ في عام ٢٠٠٦ (S/2006/507). وسيفتقدهما أعضاء مجلس الأمن.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرَّ جدول الأعمال.

تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2017/507)

أساليب عمل مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٢ حزيران/يونيه ٢٠٢١ موجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لإستونيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة (S/2021/527)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمتي الإحاطتين التاليين اسماهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة لورين سيفرز، المشاركة في تأليف إجراءات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، الطبعة الرابعة، والسيدة كارين لاندغرين، المديرة التنفيذية لتقرير مجلس الأمن.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2021/527، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٢ حزيران/يونيه ٢٠٢١ موجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لإستونيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، يحيلان بها مذكرة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

وسيستمع المجلس في هذه الجلسة إلى إحاطات من السيدة سيفرز والسيدة لاندغرين والسفيرة إنغا روندا كنغ، الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين، بصفتها رئيسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى.

وأعطي الكلمة الآن للسفيرة كنغ.

السيدة كنغ (*تكلمت بالإنكليزية*): أرحب بهذه الفرصة لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن بصفتي رئيسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى. ولكن قبل أن أبدأ كلمتي، أود أيضا أن أشيد بالبروفيسور إدوارد لاك وسفير اليابان كينزو أوشيما، اللذين أسهما إسهاما كبيرا في أساليب عمل مجلس الأمن، وتوفيا.

قبل أكثر من عام، أدت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) إلى عدد من الاضطرابات الحادة في الأسلوب الفعال لعمل مجلس الأمن. وعلى الرغم من أن مركزية ولاية المجلس ظلت دون تغيير، فقد واجهنا التحديات فيما يتعلق بقدرتنا على الاضطلاع بتلك الولاية. فلم يكن بمقدورنا عقد الاجتماعات بالحضور الشخصي فحسب، بل واجهنا التحديات بشأن قدرتنا على التفاعل مع عموم أعضاء الأمم المتحدة. واضطر مجلس الأمن إلى التفكير في طريقة عمل جديدة واعتمادها لضمان استمرار عمله، تمشيا مع ميثاق الأمم المتحدة.

ومن خلال سلسلة من الرسائل، بدءا من الرئاسة الصينية في آذار/مارس ٢٠٢٠ (S/2020/253)، التي استندت إليها الرئاسات المتعاقبة، قام مجلس الأمن بتكييف أساليب عمله مع الظروف من أجل مواصلة عمله بصورة فعالة. وبعد أكثر من عام على إعلان منظمة الصحة العالمية عن الجائحة، يواصل مجلس الأمن عقد اجتماعاته دون انقطاع، بالحضور الشخصي وعبر التداول بالفيديو، للتفاوض على القرارات واعتمادها، وضمان تجديد الولايات في الوقت

المناسب، ومواصلة مشاركته مع أجهزة الأمم المتحدة الأخرى ومع عموم أعضاء الأمم المتحدة، لا سيما من خلال الإحاطة الشهرية عن برنامج العمل والجلسات الاختتامية. وقد أدمج التعددية اللغوية في مؤتمراته المفتوحة عن طريق التداول بالفيديو. وعلى الرغم من وجود بعض المسائل المعلقة، فقد تمكن مجلس الأمن من ضمان استمرار عمله، بطريقة تسعى إلى ضمان الشفافية والكفاءة والفعالية.

وقد أظهرت الظروف الاستثنائية التي عملنا فيها طيلة معظم العام الماضي ضرورة أن يظل مجلس الأمن مرنا وسريع الاستجابة لجميع الحالات التي قد تعطل عمله. وعقدت المناقشة المفتوحة بشأن أساليب العمل في عام ٢٠٢٠ (انظر S/2020/418) بشأن موضوع "ضمان الشفافية والكفاءة والفعالية". وفي حين شددنا على أهمية تلك العناصر، أُدخل مفهوم سرعة التصرف باعتباره ذا أهمية حاسمة لعمل المجلس بالقدر نفسه. وتضمنت البيانات والمذكرات المقدمة الملخصة في الموجز التحليلي اللاحق عددا من المقترحات والآراء المتعلقة بمسألة أساليب عمل المجلس.

وفي ذلك السياق، نظر أعضاء الأمم المتحدة في الممارسات المؤقتة التي أُدخلت أثناء الجائحة والتي يمكن اعتمادها أثناء أداء مهام المجلس العادية بغية تعزيز فعاليته. وفي هذا العام، تجري المناقشة المفتوحة تحت الموضوع المناسب "سرعة التصرف والابتكار: دروس مستفادة للمستقبل من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)". ويمكن اعتبار ذلك الموضوع تكملة للمناقشة المفتوحة التي جرت في العام الماضي حيث أنه يهدف إلى التفكير في الشوط الذي قطعناه ويحثنا على التفكير في المستقبل.

تحقيقا ذلك، يظل الفريق العامل غير الرسمي إطارا حاسما يمكننا من خلاله تقييم وتحسين أساليب عملنا. وعليه، يواصل الفريق العامل الانعقاد كل خمسة أسابيع تقريبا. في إطار البند الدائم من جدول الأعمال "تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2017/507): أفكار من الرئاسات السابقة ومقترحات للعمل في المستقبل" أتيحت الفرصة للرئاسات للتفكير في أساليب عمل مجلس الأمن خلال أشهر رئاسة كل منها وتقييم بعض أفضل الممارسات والتحديات والمجالات لأجل مواصلة العمل فيها. ويسهل هذا البند من جدول الأعمال التفكير في أساليب عمل مجلس الأمن، وكذلك في المذكرة الرئاسية S/2017/507 التي تتضمن أحكاما مفيدة كثيرة يتم تجاهلها أحيانا. ولضمان أداء عملنا بطريقة فعالة وشفافة خلال الظروف العادية والاستثنائية، يجب أن نواصل تنفيذ جميع الأحكام الواردة في مذكرة رئيس مجلس الأمن S/2017/507 وجميع المذكرات المعتمدة فيما بعد.

وأود أن أذكّر بملاحظات البروفيسور إدوارد لاك خلال المناقشة المفتوحة التي جرت العام الماضي حيث أشار إلى أن الاختبار النهائي يتمثل في كيفية تنفيذ التدابير بطريقة كاملة ومخلصة. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن الفريق العامل غير الرسمي ينظر في الممارسة والإجراءات المتعلقة بتداول الرسائل لكي ينظر فيها مجلس الأمن بغية تعزيز شفافيته وكفاءته.

لقد عاد مجلس الأمن تدريجيا وعلى نحو يجدر بالترحيب إلى قاعة المجلس حيث استأنف جلساته في قاعة المجلس الاقتصادي والاجتماعي تحت الرئاسة الألمانية في تموز/يوليه ٢٠٢٠ وفي قاعة مجلس الأمن تحت الرئاسة الروسية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠. وعقد المجلس مزيجا من الجلسات الافتراضية والعادية وكانت هذه الجلسات الأخيرة بمثابة الشكل الذي عقدت به غالبية الإحاطات والمشاورات خلال الأسابيع الأخيرة. ومن المتوخى أن تعقد معظم الجلسات في هذه القاعة هذا الشهر. وفي هذا الصدد، تتيح هذه المناقشة المفتوحة فرصة لمجلس الأمن للاستماع إلى تعليقات عموم الأعضاء على إنجازات المجلس واقتراحاته لزيادة تعزيز أساليب عمله. لقد أتى هذا الحوار في الوقت المناسب ونحن نعود إلى عملنا العادي.

لقد منحتنا التحديات والقيود غير المتوقعة التي فرضتها جائحة كوفيد-١٩ الكثير للنظر فيه بخصوص الظروف الاستثنائية المقبلة مثل عقد الجسات الافتراضية عن طريق التداول بالفيديو وكيفية تيسير المشاركة المجدية لعموم العضوية بواسطتها وكيفية ضمان التعددية اللغوية أثناء عقد الجلسات الافتراضيةوإعداد محاضر شاملة لهذه الجلسات، فضلا عن كيفية إجراء التصويت في الحالات التي لا يمكن

فيها عقد الجلسات العادية. ولكنها وفرت لنا طرقا جديدة ومبتكرة لمواصلة عملنا بما في ذلك من خلال استخدام التكنولوجيا. وأغتنم هذه الفرصة لأقر وأؤكد على الموقف العام القائل بأن التكنولوجيا الحديثة لا يمكنها أبدا أن تحل محل الاتصالات التفاعلية ونوعية التفاعل المباشر بين أعضاء المجلس، بما في ذلك المناقشات القيمة التي تعقد على هامش جلسات المجلس العادية.

ولا تزال أساليب العمل تشكل الأساس الذي يضطلع به مجلس الأمن بولايته على نحو فعال. وعلى الرغم من التحديات الهائلة يجب ألا تتزعزع عملية تحسين أساليب عملنا وتكييفها بما يجسد الظروف الراهنة. وأتطلع إلى مقترحات أعضاء الأمم المتحدة ونحن نسعى جاهدين إلى تعزيز فعالية المجلس وكفاءته وشفافيته، فضلا عن تأهبه ومرونته. ولا أشك في أن هذا مسعى جماعي نلتزم به جميعا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السفيرة كنغ على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة سيفرز.

السيدة سيفرز (*تكلمت بالإنكليزية*) أود أن أعرب عن تقديري لدعوتي للمشاركة بتقديم إحاطة في إطار المناقشة المفتوحة التي عقدت اليوم. وأود أن أشاطركم الإشادة، سيدي الرئيس، وكذلك رئيسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، بالأستاذ إدوارد لاك والسفير كينزو أوشيما، اللذين قدما إسهامات استثنائية لعمل مجلس الأمن وكانا رائعين.

لقد اختير موضوع المناقشة المفتوحة لهذا العام اختيارا جيدا. وخلال هذه المرحلة الانتقالية، من المهم تقييم كيفية استجابة مجلس الأمن لتحديات القيود التي فرضتها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) ليس لفهم أفضل الممارسات في الحالات المقبلة فحسب، ولكن أيضا لتحديد أساليب العمل في حالات الجوائح التي ربما تكون صالحة لمواصلتها في أكثر الأوقات عادية.

لقد أدلت السفيرة كنغ بإحاطة موجزة عن كيفية تعامل مجلس الأمن في مواصلة تصريف أعماله خلال الجائحة. وفي العام الماضي تمثلت المسألة الأكثر إلحاحا بالنسبة للمجلس في كيفية اتخاذ القرارات. واضطر المجلس إلى وقف الجلسات العادية بعد ١٢ آذار/مارس ٢٠٢٠، ولكن كانت هناك ولايتان بحاجة إلى التجديد بحلول نهاية ذلك الشهر.

ومن الصعوبات الخاصة التي واجهها المجلس أن قرارات الجمعية العامة تعتبر توصيات وفقا لميثاق الأمم المتحدة في حين أن قرارات مجلس الأمن ملزمة وفقا لصياغتها. ولهذا السبب، تعين التدقيق القانوني الصارم لأي بديل آخر للتصويت شخصيا على قراراته.

عليه، فمن الضروري أن يوافق المجلس بحلول نهاية آذار/مارس ٢٠٢٠ على إجراء تصويت مكتوب على النحو المبين في رسالة رئيس مجلس الأمن (S/2020/253). وربما كان ذلك الإجراء يستغرق وقتا طويلا ولا مبرر له وربما يستفيد من مزيد من الصقل. ولكن الأهم من ذلك أن يستوفي المتطلبات اللازمة للشرعية والتحقق.

وهناك الآن ١٦ رسالة من رئيس مجلس الأمن بشأن أساليب عمل المجلس في ظروف الجائحة. وواصلت بعض تلك الرسائل ما اتفق عليه سابقا، بينما شمل البعض الآخر عناصر جديدة، لا سيما الممارسة المتطورة فيما يتعلق بعقد الجلسات عن طريق التداول بالفيديو. ولذلك فإن أحد الأسئلة المطروحة الآن: ما إذا كان ينبغي لمجلس الأمن أن يوحد أساليب العمل هذه كمرجعية للمستقبل. وهناك العديد من الخيارات.

ويتمثل الخيار الأول في مذكرة من رئيس مجلس الأمن تتضمن في وثيقة واحدة أحدث عناصر الرسالة التي وجهها رئيس مجلس الأمن.

ويتمثل الخيار الثاني في اعتماد مذكرات مستقلة من الرئيس بشأن أساليب العمل الفردية التي تنطبق في أوقات القيود وفي ظل الظروف العادية على حد سواء.

ويتمثل الخيار الثالث في اتباع نموذج ويسنومورتي للمبادئ التوجيهية لعام ١٩٩٦ أو رسالة بيشو لعام ٢٠١٧ الواردة في الوثيقة

S/2017/93. وفي كلتا الحالتين، تولى أحد ممثلي مجلس الأمن، بصفته الفردية، صياغة وثيقة مرجعية بشأن عملية ترشيح الأمين العام.

وربما يتمثل الخيار الرابع في مذكرة معلومات أساسية من الأمانة العامة، مماثلة للمذكرة المتعلقة بالاجتماعات التي تعقد بصيغة آريا التي تلاها الرئيس في محضر اجتماع رسمي للمجلس بموافقة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى ثم أدرجها في كتيبات مجلس الأمن التي نشرتها اليابان.

وبغض النظر عن الشكل المتبع، إذا وافق المجلس على تسجيل محضر، يبدو من الأفضل أن نبلغ بأنه على الرغم من أن أساليب العمل خلال الجائحة قد تمت على أساس من توافق الآراء، اقترح بعض أعضاء المجلس طرائق إضافية أو بديلة لم يتم الاتفاق عليها ولكنها قد تستحق النظر فيها في المستقبل.

وأود الآن أن أثير مسألة مهمة تتعلق بالعودة إلى الجلسات بالحضور الشخصي. وهي حقيقة أن النظام الداخلي المؤقت للمجلس ينطبق على جميع الجلسات الرسمية. ومن المفيد، بموجب النظام، حل الخلافات الإجرائية عن طريق التصويت الإجرائي. وهذا يتناقض مع الجلسات التي لم تعتبر رسمية – بما في ذلك، حتى الآن، جلسات التداول بالفيديو التي عقدت خلال جائحة كوفيد-١٩ – والتي تتطلب جميع القرارات الإجرائية فيها تقريباً توافقاً في الآراء بشأنها، مما أدى أحياناً إلى التأخير أو حتى العرقلة.

إن العمل من دون النظام الداخلي لعدة أشهر منح أعضاء المجلس تقديراً جديداً له. ومع ذلك، ظل ذلك النظام في السنوات الأخيرة مشوباً بسوء فهم لأن عنوانه لا يزال يحتفظ بكلمة "مؤقت". وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أوضح هذه المسألة.

ينشأ سوء الفهم عندما يفترض الناس أن كلمة "مؤقت" تعني "مسودة" ويخلصون إلى أن النظام الداخلي لم يُعتمد قط، بل هو موجود كخطوط توجيهية فضفاضة يمكن تنحيتها جانباً بصورة اعتيادية نزولاً عند رغبة أعضاء المجلس. وقد ألحق هذا الافتراض ضرراً بسمعة المجلس لا داعي له.

إن الاعتقاد بأن النظام الداخلي لم يعتمد قط اعتقاد غير صحيح. فقد اعتُمد في البداية في الجلسة الأولى لمجلس الأمن، حتى يتسنى للمجلس أن يبدأ عمله الرسمي. ثم اعتمد المجلس تنقيحات في الفترة من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه ١٩٤٦، واعتبر النظام الداخلي كاملاً بما فيه الكفاية لنشره تحت الرمز "S/96"، وهو الرمز الذي لا يزال يحمله حتى اليوم، بوصفه الوثيقة S/96/Rev.7. ووفقاً للأطروحات القانونية الرئيسية بشأن ميثاق الأمم المتحدة، فإن قواعد المجلس لها بالتالي نفس المكانة القانونية التي تتمتع بها الجمعية العامة وغيرها من الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة.

ثم يُثار السؤال التالي: لماذا تبقى كلمة "مؤقت" في العنوان بينما حذفت تلك الكلمة من الأنظمة الداخلية للهيئات الرئيسية الأخرى بعد اعتمادها؟ والسبب هو أن المجلس ظل عالقاً في مسألة واحدة لم تواجه الهيئات الرئيسية الأخرى – وهي ترتيبات التصويت الفريدة المحددة للمجلس في المادة ٢٧ من الميثاق. ولم يتمكن أعضاء المجلس، الذين كانوا مرآة تعكس توترات الحرب الباردة، من الاتفاق على مدى ضرورة التفصيل في ترتيبات التصويت في نظامه الداخلي. ولهذا السبب، احتفظ بكلمة "مؤقت" عند نشر النظام. ولم يكن ذلك سوى إشارة سياسية إلى أنه على الرغم من اعتماد المجلس للنظام الداخلي، فإنه يعتزم إعادة النظر في المسائل العالقة بخصوص التصويت.

وبحلول خمسينيات القرن العشرين، كانت مسائل التصويت هذه قد حلت بالممارسة على أساس كل حالة على حدة. ولكن كلمة "مؤقت" ظلت في العنوان وبدأ الكثيرون على مر السنين ينسون حقيقة أن النظام الداخلي قد اعتمد في عام ١٩٤٦.

وبطبيعة الحال، يمكن أن ينتفي سوء الفهم بشأن الوضع القانوني للنظام الداخلي إذا وافق المجلس على حذف كلمة "مؤقت" من العنوان. غير أن من شأن إعادة فتح النظام الداخلي للقيام بذلك أن يثير بلا شك مسألة بعض القواعد التي أصبحت على مر السنين بالية.

وسيتطلب الاهتمام بها إجراء استعراض شامل قد يؤدي إلى الانقسام. ولهذا السبب، في حين تم اعتماد سبعة تعديلات حتى عام ١٩٨٢ في قرارات ودمجها مباشرة في النظام الداخلي، لم يتمكن المجلس في عامي ١٩٩٣ و ٢٠١٩ من الاتفاق على التعديلات إلا من خلال إصدار مذكرات رئاسية، مع عدم إدخال التغييرات بعد في النظام الداخلي نفسه.

وفي حين أعتقد أن الكثيرين يتفقون على أن تحديث النظام الداخلي سيكون مفيداً، بالنظر إلى عدد المسائل الموضوعية المثيرة للجدل المعروضة حالياً على المجلس، فإنني غير متأكدة من أن محاولة تنقيح القواعد في هذا الوقت من شأنها أن تحقق النتيجة المثلى. بيد أن الحقيقة المطمئنة، في انتظار اتخاذ هذا الإجراء، هي أن القواعد التي تحتاج إلى تحديث تتعلق أساساً بإعداد الوثائق.

كان هذا شرحاً مطولاً، ولكنني شعرت أن من المهم أن أؤكد أن النظام الداخلي الذي يحكم سير الجلسات الرسمية – النظام الداخلي الذي له أهمية كبرى بالنسبة لأعضاء المجلس لدى عودتهم إلى الجلسات بالحضور الشخصي – ساري المفعول. ويمكن تطبيق هذا النظام الداخلي والاعتماد عليه بصيغته الحالية.

وفي الختام، نظرت الجمعية العامة في التقرير السنوي للمجلس لعام ٢٠٢٠ (A/75/2) في ١١ حزيران/يونيه. وأُعرب عن قدر لا بأس به من الانتقاد لتقليص فرص وصول الدول غير الأعضاء إلى المجلس في إطار أساليب عمله المؤقتة. ومع ذلك، تم الإعراب عن احترام واسع النطاق للرشاقة التي كفل بها المجلس استمرارية تصريف الأعمال أثناء الجائحة. وأشاطركم هذا الاحترام وأتطلع إلى رؤية كيف سيترجم المجلس الدروس المستفادة في المرحلة التالية من عمله.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة سيفرز على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة لاندغرين.

السيدة لاندغرين (*تكلمت بالإنكليزية*): إنه لشرف لي أن تُدعى هيئة الإبلاغ عن أعمال مجلس الأمن لإحاطة مجلس الأمن. وتهدف هيئة الإبلاغ عن أعمال مجلس الأمن إلى الإسهام بطريقة مستنيرة ونزيهة في فعالية المجلس وشفافيته ومساءلته.

وأود أن أنوه بعمل السفيرة روندا كنغ، ممثلة سانت فنسنت وجزر غرينادين، في رئاسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، فضلاً عن دور إستونيا كنائب للرئيس. وأود أيضاً أن أشيد بالسيدة لورين سيفرز، التي شاركت في تأليف الطبعة الرابعة من "إجراءات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة".

ومن دواعي سروري أن أكون حاضرة شخصياً في قاعة مجلس الأمن في أسبوع تعقد فيه جميع جلسات المجلس وهيئاته الفرعية بالحضور الشخصي، باستثناء جلسة واحدة، وذلك للمرة الأولى منذ منتصف آذار/مارس ٢٠٢٠. ففي ذلك الشهر، وفي مواجهة جائحة متصاعدة وأثرها الغاشم على مدينة نيويورك، تصرف مجلس الأمن بحزم في الاتفاق على أساليب العمل المؤقتة. وبقيامه بذلك، كان مجلس الأمن مخلصاً للمادة ٢٨ من ميثاق الأمم المتحدة، وسرعان ما استأنف اجتماعاته باستمرار – وهو أول هيئة رئيسية تعود إلى العمل، باستثناء الأمانة العامة.

إن الاتفاق السريع الذي تم التوصل إليه من جانب مجلس الأمن بشأن طرق جديدة للعمل كان اتفاقاً تاريخياً. وقد اختُبرت هذه الترتيبات الرائدة الآن لمدة ١٥ شهراً. ووجد الأعضاء أن اجتماعات التداول بالفيديو يمكن أن توفر وقتاً كثيراً. وينضم المزيد من الوزراء ورؤساء الحكومات إلى المناقشات المفتوحة للمجلس ويرأسونها. ولا تُقيد اجتماعات الهيئات الفرعية أبداً بسبب قلّة قاعات الاجتماعات. ويجري الآن تعميم جداول الأعمال اليومية ومشاريع القرارات إلكترونياً، في مثال جيد على الوعي البيئي. وقد أظهرت المنصات الرقمية حقاً قيمتها للمجلس.

وفي الوقت نفسه، ضربت القيود المفروضة بسبب مرض فيروس كورونا في صميم الدبلوماسية الدولية، تاركة أعضاء المجلس دون مفاوضات مباشرة وفرص غير رسمية لا تعد ولا تحصى لاستكشاف السبل الممكنة للمضي قدماً، حيث يمكن للعلاقات الشخصية أن تتعمق

ويمكن للثقة أن تتطور. ويمكن أن نجد أفضل ممارسات المجلس الجديدة في أساليب العمل المختلطة التي توازن العمل عن بعد والعمل عن قرب.

وفي نهاية آذار/مارس ٢٠٢٠، لاحظت هيئة الإبلاغ عن أعمال مجلس الأمن الأمن أنه على الرغم من حلّ العديد من الصعوبات الفنية تدريجياً، فقد نشأت بعض التحديات الإجرائية الأساسية. وكان من أهمها ما إذا كانت جلسات المجلس عبر التداول بالفيديو ستعدّ جلسات رسمية للمجلس. وسألت هيئة الإبلاغ: إذا لم تكن هذه المهام رسمية فكيف يمكن للمجلس أن يؤدي بعض المهام الأساسية، مثل اتخاذ قرارات لتجديد الولايات التي كانت ستنتهي لولا ذلك؟

وسرعان ما وجد المجلس سبلاً لأداء أهم مهامه الأساسية. وجدد ولايات البعثات والجزاءات، بل وأنشأ عملية سلام جديدة، مع عقد جلسات إحاطة ومناقشات بشأن بنود جدول أعماله. وقد جعل التداول بالفيديو كل ذلك ممكناً وفي بعض الأحيان جعل الأمر أسهل. وخلال السنة الماضية من التداول بالفيديو للمجلس، أصبحت الأعطال الفنية أقل وأصبح المستخدمون أكثر كفاءة. وقد يكون الوقت حان لإعادة تقييم مستوى المخاطر الأمنية التي يُظن أن المنصات الرقمية للمجلس تنطوي عليها.

فهل حدّت ابتكارات المجلس بأي شكل من الأشكال من قدرته على الوفاء بمسؤوليته الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين؟ خلال هذه الأشهر الـ ١٥، لم يقم المجلس بإضافة أي بنود جديدة في جدول الأعمال. وربما فرض قرار اعتبار جلسات المجلس عبر التداول بالفيديو جلسات غير رسمية بعض القيود غير المقصودة على عمليات المجلس. والتصويت على القرارات، وهو سمة من سمات الجلسات الرسمية، قد عرقله إجراء مكتوب. وقد ألغيت تعليلات التصويت الشفوية المصاحبة، وهي مفيدة للغاية لشفافية المجلس. وبشكل عام، يبدو أن المشاورات المغلقة، التي تهدف إلى السماح بإجراء مناقشات صريحة وتجنب البيانات المعدة سلفا، بدأت تتخذ صبغة شكلية بشكل متزايد، ويبدو أن استخدام العناصر الصحفية لمواصلة إعلام الناس، والذي بدأ بداية قوية في آذار/مارس ٢٠٢٠، قد تضاءل. ولم يتم إجراء تصويت إجرائي، وهو ما يستلزم عقد جلسة رسمية، خلال الجلسات التي عقدت عبر التداول بالفيديو. وقد يرغب أعضاء المجلس في النظر بجدية في سبل تمكين إجراء تصويت إجرائي والتعامل مع الجلسات عبر التداول بالفيديو على أنها جلسات رسمية.

وفي آذار/مارس ٢٠٢٠، أصبحت الرسائل الشهرية الموجهة من الرئيس وسيلة لإبلاغ أساليب العمل المؤقتة المتفق عليها للمجلس. وتجسد هذه الرسائل، وهي في حد ذاتها أداة جديدة، الدور البالغ الأهمية الذي يمكن أن يقوم به رئيس المجلس في صياغة طرق عمل أفضل.

ومع استئناف الجلسات بالحضور الشخصي والسفر، ربما لن يكون هناك ما هو أكثر إلحاحا من المشاركة الحية في عمليات السلام وغيرها من الحالات التي تثير القلق. لقد مر ٢٠ شهرا منذ إيفاد آخر بعثة زائرة تابعة للمجلس. ويوشك بعض الأعضاء المنتخبين على بدء الربع الأخير من مدة عضويتهم في المجلس دون أن يستفيدوا على الإطلاق من رحلة ميدانية للمجلس. يمكن فالزيارات الميدانية الجيدة الإعداد يمكن أن تعزز إحساس أعضاء المجلس بالواقع في الميدان وأثر قراراتهم والتحديات التي تواجه تنفيذ الولايات – وهي أمور مهمة بصفة خاصة الآن في الوقت الذي تسعى فيه الأمم المتحدة إلى تعزيز أثر مبادرة العمل من أجل حفظ السلام.

ومع ذلك، هناك مجال أمام المجلس لاستخلاص قيمة أكبر من زياراته الميدانية. وقد ينظر المجلس، حيثما أمكن، في توحيد جدول السفر الخاص به وجدول سفر رؤساء لجان الجزاءات، والأجهزة الفرعية الأخرى ولجنة بناء السلام من أجل تحقيق مزيد من الاتساق والفعالية. ويمكن أيضا إلقاء نظرة جديدة على مدى الحاجة إلى إيفاد بعثات زائرة كاملة النطاق تابعة للمجلس. عادة ما تكون هذه البعثات مكلفة للغاية، ولكنها قصيرة المدة أيضا، مع برامج عمل حافلة. وفي أواخر العام الماضي، قال أحد المتكلمين في حلقة العمل المعنونة "دخول معترك العمل على أتمّ الاستعداد" إن أعضاء المجلس الزائرين

"عادة ما ينتقلون من المطار إلى قاعات الاجتماعات والعودة إلى المطار من دون رؤية الحالة في الميدان على نحو مناسب".

وفي السنوات الماضية، نجح مجلس الأمن في إيفاد بعثات مصغرة لمجموعة فرعية من أعضاء المجلس. وكان آخرها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، عندما ذهب ستة أعضاء منتخبين في المجلس إلى تيمور – ليشتي قبيل إغلاق عملية الأمم المتحدة هناك، وقضوا أربعة أيام في البلد. ويمكن لهذا الوقت الإضافي في الميدان أن يوسع إمكانيات الدبلوماسية الفعالة. أليس هذا خيارا مفيدا الآن، على سبيل المثال، في حالة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، وهي بعثة جديدة، وربما القيام بزيارات إلى بضع سياقات غير مدرجة في جدول أعمال المجلس؟ ويمكن لأعضاء المجلس المتبقين في نيويورك، في لحظات مختارة، الانضمام إلى تلك البعثات عبر التداول بالفيديو. وقد طلب المجلس مرة واحدة من عضو واحد أن يسافر بالنيابة عنه، عندما زار السفير الياباني الراحل كينزو أوشيما، بصفته رئيسا للفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام، إثيوبيا وإريتريا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

وقد أثبت المجلس أنه يستطيع استخدام النظام الداخلي المؤقت وميثاق الأمم المتحدة ليكون مبتكرا وفعالا. ولا ينبغي أن ينتهي هذا الاستخدام الفعال للأدوات القائمة والتطوير الجاهز لأدوات جديدة مع انحسار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). ومع عودة المجلس إلى عقد الجلسات بالحضور الشخصي، من المهم الاحتفاظ بالمرونة التي أبداها الجهاز وأعضاؤه خلال فترة كوفيد-١٩. ويمكن للمجلس أن يحافظ على الممارسات الجيدة القائمة، وأن يحيي مبادرات قديمة جديرة بالاهتمام، وأن يواصل فتح آفاق جديدة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة لاندغرين على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): تشكر الصين إستونيا على مبادرتها بعقد المناقشة المفتوحة اليوم. ونشكر السفيرة كنغ، رئيسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، وكذلك السيدة سيفرز والسيدة لاندغرين على إحاطتيهما.

يتحمل مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. ومع استمرار التحديات والتهديدات الجديدة في الظهور، يحتاج مجلس الأمن إلى أن يحسن باستمرار أساليب عمله، وأن يكفل الإنصاف والعدالة، وأن يجسد الانفتاح والشمولية، وأن يزيد من تعزيز كفاءته وفعاليته، وأن يضطلع على نحو أفضل بالواجبات الحاسمة الأهمية التي عهد بها إليه ميثاق الأمم المتحدة.

ومنذ تفشي مرض فيروس كورونا، طور المجلس أساليب عمله المؤقتة وتغلب على العديد من الصعوبات والعناء وحافظ على استمرارية الأعمال. وبإلقاء نظرة على العام الماضي، فإننا بحاجة إلى تقييم تجاربنا وممارساتنا الجيدة. ويجب علينا أيضا أن نحدد أوجه القصور، وأن نركز على المهام والتحديات التي تواجه المجلس في المستقبل، وأن نحسن أساليب عمله بفعالية.

وفي ضوء ما تعلمناه من رئاستنا للمجلس في آذار/مارس ٢٠٢٠ وأيار/مايو ٢٠٢١، أود أن أوصي بما يلي.

أولا، نشدد على ضرورة أن يحافظ مجلس الأمن على وحدته، بما في ذلك في صنع قراراته. وفي مواجهة التحديات العالمية الهائلة والمتزايدة التعقيد، يحتاج المجلس أكثر من أي وقت مضى إلى ممارسة ودعم تعددية الأطراف الحقيقية، أي معالجة الشؤون الدولية من خلال التشاور. وينبغي لأعضاء المجلس أن يضعوا في اعتبارهم الحفاظ على وحدة المجلس، واحترام بعضهم بعضا، والدخول في مشاورات على قدم المساواة، وتعزيز الثقة المتبادلة، وتوطيد توافق الآراء. إن الوحدة بين أعضاء المجلس الـ ١٥ هي استعراض للسلطة والقوة، وهي مصدر سلطته. وينبغي لنا أن نعزز الاتصالات على النحو الواجب، وأن نلبي شواغل بعضنا البعض، وأن نعطي الأولوية لصنع القرار القائم على توافق الآراء. وينبغي لنا على وجه الخصوص أن ندير الخلافات على نحو سليم وأن نتجنب اللجوء إلى التصويت كلما نشأ خلاف.

ثانيا، يجب أن يركز مجلس الأمن على واجباته وأن يسلط الضوء على الأولويات. إن العالم اليوم مليء بمشاكل وتحديات لا تعد ولا تحصى. فمن المستحيل، بل ومن غير الممكن أن يستجيب المجلس لكل ما يتوقعه الجميع. ويجب أن يظل مركزا على معالجة المسائل الرئيسية والملحة المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين. وفي السنوات الأخيرة، ازداد تدريجيا عدد البنود التي تناولها المجلس، مما يثير القلق. وينبغي للمجلس أن يحافظ على استمرار أولويات عمله وأن يتحلى بالحصافة في طرح مواضيع جديدة للنظر فيها. وعندما يتعلق الأمر بالمسائل الشاملة، ينبغي للمجلس أن يحسن الاتصال والتنسيق مع الجمعية العامة والأجهزة الأخرى لتجنب توسيع نطاق ما ينظر فيه من مسائل، مما سيؤدي إلى تكرار الجهود وقد يؤدي إلى التعدي على اختصاصات الجمعية العامة.

ثالثا، يجب أن يكون هناك تواصل وانفتاح وشفافية على نطاق واسع. فمجلس الأمن يضطلع بواجباته بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء. ولدى تناول مسائل بؤر التوتر، ينبغي أن يراعي آراء الأعضاء قاطبة، ولا سيما البلدان المعنية، وبلدان المنطقة، والمنظمات الإقليمية. وينبغي الاستفادة من مزاياها الفريدة استفادة كاملة. وينبغي للمجلس أن يكون مرنا وخلاقا في تنظيم الزيارات الميدانية والحوارات غير الرسمية بشأن المسائل ذات الصلة، وأن يستفيد من فريقه العامل المعني بعمليات حفظ السلام والآليات الأخرى، مثل الاجتماعات مع البلدان المساهمة بقوات. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على المجلس أن ينظر في آراء جميع الأطراف ويراعيها، لا سيما آراء البلدان المساهمة بقوات بشأن المسائل المتعلقة بصياغة ولايات حفظ السلام وكفالة سلامة وأمن حفظة السلام.

وخلال رئاسة الصين في أيار/مايو، أجرت مشاورات مستفيضة واستمعت إلى تعليقات واقتراحات البلدان المعنية والمنظمات الإقليمية بشأن قضايا البؤر الساخنة. وقد تواصلنا ونسقنا مع رئيسي الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، فضلا عن الأمين العام – مع تحقيق نتائج طيبة. ونؤيد تعزيز المجلس لتفاعله مع لجنة بناء السلام بغية الاستفادة من دورها الإيجابي.

وينبغي للمجلس أن يضع في اعتباره الكفاءة والشفافية، وأن يحقق التوازن بين الجلسات المفتوحة والمغلقة. وتؤيد الصين المجلس في تكثيف اتصالاته مع وسائط الإعلام، في حين ينبغي أن تظل وثائق المجلس موضع التشاور سرية، لمنع التسريبات وتجنب المساس بالعمل والجهود الرامية إلى التوصل إلى توافق في الآراء.

رابعا، يجب علينا تحسين الآليات واعتماد مبدأ الإنصاف. وينبغي للمجلس أن يكون عمليا وفعالا وأن يعمل باستمرار على تحسين آليات عمله. وفي يوم الجمعة الماضي، انتخبت الجمعية العامة أعضاء جددا غير دائمين في مجلس الأمن. وتؤيد الصين فكرة تيسير أداء الأعضاء المنتخبين حديثا لواجباتهم، وتعزيز بناء قدراتهم بمساعدة من الأمانة العامة، بما في ذلك عن طريق مساعدة الأعضاء المنتخبين على الإلمام مسبقا بأعمال المجلس وأجهزته الفرعية.

ويجب أن يكون توزيع مهام الصياغة أكثر عقلانية وأن يعكس المسؤوليات المشتركة والمشاركة الجماعية. وتؤيد الصين قيام عدد من أعضاء المجلس بالعمل كمشاركين في الصياغة وتشجع غير المشاركين في الصياغة على المساهمة بنشاط في صياغة الوثائق.

إن للرئاسة الدورية للمجلس دورا خاصا تقوم به. وينبغي تعزيز التنسيق بين الرئاسة المقبلة والرئاسية المنتهية ولايتها للحفاظ على التماسك والاتساق في أولويات العمل.

خامسا، يجب أن نبدي المزيد من الإبداع والمرونة وخفة الحركة. وقد شكلت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) تحدياً غير مسبوق لعمل المجلس. وفي آذار/مارس ٢٠٢٠، تحدى المجلس كل الصعاب في استكشاف مجموعة من طرائق العمل في حالات الطوارئ مع اعتماد العديد من الممارسات غير المسبوقة. وقد أثْرَت هذه الممارسات على أساليب عمل المجلس. وينبغي التمسك بالممارسات الرشيدة والمضي بها قدما، الأمر الذي سيساعد المجلس على مواجهة حالات الطوارئ في المستقبل. ولا يزال هناك مجالات للتحسين، مثل استقرار أداء برامج عقد الاجتماعات عن طريق التداول بالفيديو ونوعية منصات الترجمة الفورية عن بعد، ولكن من المسلم به أن طريقة العمل

الطارئة ليست سوى تدبير مؤقت، وليست حلا طويل الأجل؛ ولا يمكن أن تحل محل طرائق عملنا العادية.

ويسرنا أن نرى أن المجلس استأنف تدريجيا الجلسات بالحضور الشخصي منذ نهاية أيار/مايو. ونظرا لاستمرار خطر التعرض للإصابة، ينبغي للمجلس أن يواصل في المرحلة التالية الإبقاء على تدابير صارمة للوقاية من الجوائح، ومتابعة عمليات صنع القرار الديمقراطية والمستندة إلى العلم والحفاظ عليها، واتخاذ الترتيبات السليمة لعقد الجلسات بالحضور الشخصي.

وتحسين أساليب عمل المجلس عملية مستمرة. والصين على استعداد للعمل مع أعضاء المجلس الآخرين من أجل إجراء تقييم مستمر، وإحراز تقدم مطرد، ومواصلة تحسين أساليب عمل المجلس لتمكينه من أداء واجباته على نحو أفضل. ونؤيد أيضا استمرار الفريق العامل غير الرسمي في الاضطلاع بدور رئيسي في هذا الصدد.

السيد كيماني (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن تأييدي لإشادة السفيرة إنغا روندا كنغ بالبروفيسور إدوارد لاك والسفير كنزو أوشيما على إسهاماتهما في أساليب عمل مجلس الأمن.

ويشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الأعضاء العشرة المنتخبين الحاليين في مجلس الأمن: إستونيا وأيرلندا وتونس وسانت فنسنت وجزر غرينادين وفييت نام وكينيا والمكسيك والنيجر والنرويج والهند.

وأود أن أعرب عن تقديرنا للرئاسة الإستونية على عقد جلسة اليوم ودعوتها أعضاء الأمم المتحدة الآخرين إلى المشاركة الخطية. وهذا أمر ضروري للأسف في فترة لا نزال فيها بحاجة إلى توخي الكثير من الحذر بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩).

ونشكر السفيرة إنغا روندا كنغ، الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين ورئيسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى التابع لمجلس الأمن، والسيدة كارين لاندغرين، المديرة التنفيذية لهيئة الإبلاغ عن أعمال مجلس الأمن، والسيدة لورين سيفرز، المشاركة في تأليف إجراءات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، الطبعة الرابعة، على إحاطاتهن الثاقبة.

وعندما ضربت الجائحة في العام الماضي، لم يكن لدى أحد فهم جيد لما ينتظرنا، لأننا لم نكن مستعدين لها. وينبغي أن نشيد بالمجلس على استجابته السريعة في صياغة أساليب العمل المتعلقة بكوفيد-١٩ للتكيف مع الحالة وكفالة استمرارية الأعمال. ومن المهم أن نفكر في أساليب العمل هذه وأن نضفي الطابع الرسمي على تلك التي يمكن أن تواصل تعزيز عمل المجلس.

وقد احتل التحرك السريع مكانة قوية في عملنا كعنصر حاسم في الأداء الفعال للمجلس، ولا سيما خلال هذا الموسم الاستثنائي. وينبغي ألا تؤثر آثار هذه الجائحة على الأهمية التي تُولى للشفافية والمساءلة والكفاءة، وبناء جسور فعالة بين المجلس وسائر أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها. وفي الواقع، من الواضح أن الجائحة قد استدعت بأن نتوقف عن عمد، وأن ننظر إلى الوراء، وأن نقيم أفضل السبل للمضي قدما، وأن نكفل ألا يضيع في غياهب التاريخ العمل الذي تم الاضطلاع به – والدروس المستفادة – خلال هذه الفترة.

بل على العكس من ذلك، يجب تسجيل أعمال المجلس للأجيال القادمة حتى يمكن لهذا الموسم غير المسبوق أن يحسن أيضا عمل المجلس. ولذلك، وإذ نتخلص من ربقة الجائحة، من الضروري أن نستشرف المستقبل وأن نتفق على أساليب عمل قادرة على تحمل ظروف الجوائح وأي اضطرابات رئيسية مستقبلية أخرى في الأعمال العادية للمجلس.

وقد نبدأ بالموافقة على اعتبار جلسات التداول بالفيديو جلسات رسمية للمجلس، حيث ينطبق نفس النظام الداخلي المؤقت، مما يسمح بمشاركة غير الأعضاء، وإمكانية التصويت في الوقت الحقيقي على المسائل الإجرائية والموضوعية، وتوفير التعددية اللغوية بالكامل، وكفالة حفظ ما يرافق ذلك من محاضر بدلا من وضع تدابير خاصة مؤقتة مرة أخرى. وكخطوة أولى، سنواصل المشاركة بنشاط، بصفتنا مجموعة الأعضاء العشرة، في أعمال الفريق العامل غير الرسمي برئاسة سانت فنسنت وجزر غرينادين، لتأمين مشاريع المذكرات الثمانية قيد المناقشة حاليا.

ومع تكيفنا مع الواقع الجديد، كان هناك مزيد من التدقيق بشأن الكيفية التي سيواصل بها المجلس تنفيذ ولايته. وقد شجع ذلك على زيادة شفافية المجلس، بما في ذلك من خلال عقد المزيد من الجلسات المفتوحة، وزيادة تمثيل أصحاب المصلحة مثل النساء والمجتمع المدني والشباب، في جملة أمور، والتفاعل مع وسائط الإعلام. ووجد ذلك صدى مع التحسن التدريجي في أساليب العمل، وتنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن S/2017/507، والنظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن.

ويستخدم المجلس التداول بالفيديو في الجلسات والمشاورات بوتيرة متزايدة. ومن فوائد العمل عبر الأثير القدرة على تأمين حضور مقدمي الإحاطات من مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة من جميع أنحاء العالم. وللأسف، شهد عام ٢٠٢٠ انخفاضا كبيرا في عدد الإناث المتكلمات أمام المجلس بموجب المادة ٣٩.

ولرئاسة المجلس الشهرية دور خاص تؤديه في المساهمة في تعزيز شفافية عمل المجلس من خلال التفاعل مع أعضاء الأمم المتحدة على نطاق أوسع ووسائط الإعلام والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك تقديم إحاطات عن برنامج العمل، وإجراء الجلسات الختامية، وإعداد تقييمات شهرية. كما نرحب بالممارسة المتنامية التي تقوم بها الرئاسات في تقديم ونشر الالتزامات الشهرية بشأن تنفيذ المذكرة ٥٠٧ والمذكرات الثماني ذات الصلة لعام ٢٠١٩، ونشدد على دورها الرئيسي في خلق واختبار ممارسات جديدة خلال رئاستها.

ولم تخل هذه الرحلة من التحديات. غير أن هذه التحديات أتاحت أيضا فرصا هائلة أمام المجلس لاغتنامها. ومن أكبر التحديات التي تواجه استمرارية العمل القدرة التكنولوجية للأمانة العامة والإرادة السياسية لكفالة أن تشمل المناقشات الإلكترونية المفتوحة مشاركة أعضاء الأمم المتحدة على نطاق أوسع. ولا تشكل المساهمات المكتوبة التي تقدمها الدول غير الأعضاء في المجلس بديلا مناسبا لمشاركتها في هذه المناقشات. وثمة نهج تدريجي يتمثل في النظر في عقد جلسات تجمع بين المشاركة الشخصية والمشاركة الافتراضية لاجتذاب طائفة واسعة من مقدمي الإحاطات في مناسبات مختارة.

ويستفيد المجلس كثيرا من تفهم السياق الفعلي للنزاعات، ولهذا السبب فإن الزيارات الميدانية ذات أهمية كبيرة. غير أن القيود الاحترازية التي فرضت على السفر في العام الماضي بسبب كوفيد-١٩ قد أعاقت هذا الجانب الهام من عمل المجلس إلى حد كبير.

بيد أنه نتيجة للإبداع والتطور التكنولوجي، يُمكن إتمام الزيارات عبر الإنترنت كما سبق أن رأينا. ونحث على عدم إجراء هذه الزيارات عبر الإنترنت إلا عندما يتعذر السفر، على أن تتم بنفس التواتر الذي كانت ستُجرى به الزيارات الشخصية، حتى يتسنى للمجلس مواصلة العمل بمرونة والاحتفاظ بقدرته على الاستجابة، إسهاما في ولايته المتعلقة بالوقاية.

وفي الوقت الذي يخضع فيه المجلس لمزيد من التدقيق، ينبغي أن نواصل السعي من أجل المزيد من الشفافية والكفاءة والفعالية والديمقراطية والشمولية والمساءلة والتوازن. ومن الضروري أن يحقق المجلس توازنا سليما بين الجلسات العامة والخاصة، وذلك لتعزيز شفافية عمله وإبرازه، وتشجيع المزيد من التفاعل في المناقشات وبناء توافق الآراء.

وفي هذا الصدد، تحث مجموعة الدول العشر، توخيا للمشاركة الفعالة، وتمشيا مع مبدأ تعزيز تعدد اللغات، على بذل الجهود لكفالة توفير الترجمة الشفوية، بما في ذلك خلال الجلسات المغلقة. ونرحب أيضا بالمشاركة الحالية للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى في تحليل سبل تعزيز وتحسين الممارسة والإجراءات فيما يتعلق بتعميم البلاغات، لكي ينظر فيها المجلس.

وترى مجموعة الدول العشر أن تلك المثل العليا يمكن تحقيقها على أفضل وجه عن طريق توزيع العمل على نحو أكثر مساواة بين جميع أعضاء المجلس، بروح تقاسم الأعباء. ولذلك نحث على تعزيز التعاون بين الأعضاء المنتخبين المنتهية ولايتهم والحاليين والمقبلين، للمساعدة في الحفاظ على الاستمرارية التي تمس الحاجة إليها.

وللمساعدة على كفالة سلاسة التناوب في عضوية مجموعة الدول العشر، ينبغي بدء عملية بناء قدرات الأعضاء الجدد فور

انتخابهم. وحبذا لو تشمل عملية بناء القدرات المتوخاة قيام رؤساء الهيئات الفرعية بمساعدة الأعضاء الجدد على فهم متطلبات رئاسة تلك الهيئات بصورة أوضح. ومن المفترض أن يساعد ذلك أيضا على إيضاح الترتيبات المتعلقة بمهام الصياغة، وإقامة الأواصر بين القائمين بالصياغة والمشاركين فيها.

ولتعزيز الشفافية والتوزيع العادل والمنصف للعمل – بما في ذلك موافقة القائمين بالصياغة حاليا على ترتيبات للمشاركة في مهام الصياغة مع أعضاء المجلس المنتمين إلى مجموعة الدول العشر ممن لديهم خبرة قيمة يمكنهم المساهمة بها – يجب تنفيذ أحكام المذكرة S/2017/507 بشأن اختيار رؤساء الهيئات الفرعية. وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن تبدأ عملية المشاورات غير الرسمية مع الأعضاء الجدد في أقرب وقت ممكن بعد الانتخابات، وبالتزامن مع عملية بناء القدرات المتوخاة.

ويجب أن تتم عملية الاختيار بطريقة شفافة وأن تكفل مراعاة آراء الأعضاء الجدد عند إسناد الأدوار. وينبغي أن تكون خبرة الأعضاء المنتخبين عاملا إضافيا في العملية. وفي ذلك الصدد، لا بد من احترام الاقتراح الذي قدمه الأعضاء المنتخبون بتوافق الآراء. ولتعزيز الكفاءة وكفالة الانتقال السلس، ينبغي أن تتم عملية الاختيار في الوقت المناسب لتمكين الأعضاء الجدد، خلال فترة المراقبة التي تبدأ في ١ تشرين الأول/أكتوبر، من رصد عمل الهيئات الفرعية التي سيترأسونها عن كثب وفهمها فهما أفضل.

والجزاءات الموجهة أداة مهمة للتصدي للتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان، ولذلك فهي ذات أهمية حاسمة لتنفيذ ولاية المجلس. وتؤكد مجموعة الدول العشر أهمية المساءلة والشفافية في عمل لجان الجزاءات. ويجب أن تتمشى أساليب العمل مع المعايير الدولية المتعلقة بالضمانات الإجرائية.

ونؤمن إيمانا قويا بضرورة زيادة كفاءة جزاءات الأمم المتحدة، عن طريق تعزيز الإجراءات العادلة والواضحة لنظم الجزاءات، بسبل منها إنشاء آليات استعراض مماثلة لآليات أمين المظالم لأغراض نظام الجزاءات التابع للجنة المنشأة عملا بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، وتنظيم القاعدة، ومن يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات.

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للمجلس أن يأخذ في الاعتبار فعالية الجزاءات عبر المراحل المتغيرة للنزاعات، وأن يستجيب وفقا لذلك باستعراض التدابير أو تعليقها أو رفعها أو تعزيزها دوريا، حسب الاقتضاء.

وفيما يتعلق بأساليب عمل الهيئات الفرعية، بما فيها لجان الجزاءات، ينبغي اتباع منهجية شفافة ومفتوحة وقائمة على الأدلة. وينبغي أن تكون أي بنود لجدول الأعمال يجري عرضها للنظر فيها، وكذلك قرارات تعليق طلبات الإدراج في القوائم أو غيرها من المسائل المشمولة بأعمال اللجان، مدعومة خطيا، مع تقديم الدولة العضو صاحبة الطلب ما يلزم من التبريرات، وذلك سعيا لتعزيز الشفافية والمساءلة وكفالة حفظ السجلات بكفاءة. ومن شأن ذلك أيضا أن يساعد على الحفاظ على مصداقية عمل اللجان ومن ثم على مصداقية المجلس.

وتجاوبا مع جهود المجلس لتحقيق المرونة وتعزيز الشفافية في نفس الوقت، وكذلك منع نشوب النزاعات، نحث على مواصلة التعاون الدوري المحدد الأهداف مع المنظمات الإقليمية. وينبغي ألا يقتصر ذلك على المناسبات البارزة فحسب، بل ينبغي أن يشمل أيضا تغطية المسائل الموضوعية التي تنشأ، مثل تبادل الخبرات في الإدارة الإقليمية للجائحة. وكذلك فإن التعاون مع المنظمات الإقليمية يُظهر أهمية الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة في تنفيذ ولاية المجلس.

وفي ذلك الصدد، يشير أعضاء مجموعة الدول العشر إلى أنه تم التأكيد، خلال المؤتمر الذي عقده المجلس عن طريق التداول بالفيديو بشأن أساليب العمل في ١٥ أيار/مايو ٢٠٢٠، على الحاجة الماسة والملحة لإجراء إصلاحات في مجلس الأمن تعكس الواقع المعاصر (انظر S/2020/418). وفي حين يحتاج المجلس لأن يكون أكثر كفاءة وتمثيلا وشفافية وخضوعا للمساءلة وديمقراطيا، فإنه هو الجهاز

الوحيد في الأمم المتحدة الذي تخلف عن الركب من حيث التركيبة التمثيلية حقا. كما أن استخدام حق النقض أو التهديد باستخدامه لا يزال يمنع المجلس من اتخاذ الإجراءات بشأن مواضيع حيوية.

وندعو إلى ممارسة ضبط النفس في استخدام حق النقض، خاصة فيما يتعلق بالإجراءات الرامية إلى منع أو إنهاء الجرائم الوحشية الجماعية – وهي جوهر ولاية مجلس الأمن. ولذلك ينبغي معالجة هذه الاختلالات.

وأخيرا، تطمئنكم مجموعة الدول العشر، سيدي، على التزامها بالارتقاء إلى مستوى المسؤولية التي أسندتها إلينا الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بانتخابنا لتنفيذ ولاية المجلس بكفاءة وفعالية، والمضي في إدخال التحسينات في أساليب عمله.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أنضم إلى الآخرين في الإشادة بالبروفيسور إدوارد لوك والسفير كنزو أوشيما على عملهما.

وأود أولا أن أشكر سانت فنسنت وجزر غرينادين، بصفتها رئيسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، على إدارتها الممتازة للمناقشات حول تحسين أساليب عمل المجلس، ومحافظتها على الزخم في هذا الموضوع المهم. وأشكر أيضا مقدمي إحاطات اليوم على أفكارهم المثيرة للاهتمام وتأملاتهم.

والمملكة المتحدة، شأنها في ذلك شأن غيرها، تدرك مدى تكيف المجلس مع الظروف الصعبة خلال العام الماضي. وأثني على شعبة شؤون مجلس الأمن لدورها في تمكين ذلك. وأوافق على أنه حدثت بعض التطورات الإيجابية نتيجة لاعتماد أساليب العمل عبر الأثير.

أولا، لقد أدهشني الكيفية التي يسرت بها التكنولوجيا لنا الآن سماع أصوات أكثر تنوعا من الميدان – أصوات المجتمع المدني وبانيات السلام والشباب – كما فعلنا أثناء رئاستنا للمجلس في شباط/فبراير. وكما أكد زملاؤنا الأعضاء العشرة المنتخبون في المجلس، ينبغي لنا أن نواصل هذه الممارسات.

ثانيا، سمح عقد مناقشات على مستوى القادة عبر الأثير بإبراز القضايا ذات الاهتمام الدولي وإعطائها المزيد من الوزن، مثل آثار تغير المناخ على الأمن والهشاشة.

ولكن علينا أن نكون صادقين مع أنفسنا ونعترف بوجود جوانب سلبية أثرت على قدرة المجلس على الوفاء بولايته، بما في ذلك قدرته على مواجهة تحديات جديدة. فالمرونة لا تعني مجرد القدرة على عقد الاجتماعات. بل إنها تتعلق أيضا بالاستجابة للقضايا الناشئة التي تثير القلق، غير أن أساليب عملنا، كما سمعنا من الآخرين، أعاقت تلك الاستجابة. وبسبب اعتراضات من عضو واحد، لم يعقد المجلس جلسات رسمية عن طريق التداول بالفيديو منذ آذار/مارس الماضي.

ومعنى ذلك أنه بدون آليات إجرائية لحل الخلافات، لم نتمكن في بعض الأحيان من مناقشة بنود جدول الأعمال الجديدة أو القائمة بشكل أكثر موضوعية أو تسليط الضوء على القضايا في العلن وإيلائها الاهتمام عند الحاجة.

وتطلعا للمستقبل، يجب أن نعيد البناء بشكل أفضل. إنني أدعو أنفسنا جميعا إلى العمل الجماعي من أجل تحقيق ثلاثة أهداف حتى يتمكن المجلس من مواصلة الوفاء بولايته في مواجهة التحديات الجديدة.

أولا، فيما يتعلق بالفعالية، يفي مجلس الأمن بولايته على أفضل وجه بحل المشاكل من خلال المناقشة التفاعلية والتحليل النقدي والتحدي وبناء توافق الآراء وصنع القرارات التي تدفع القضايا قدما. ويعني ذلك في بعض الأحيان المزيد من الحديث بمنأى عن الأنظار وليس في الأماكن العامة، وأحيانا يعني ذلك مناقشة قضايا جديدة قد تكون غير مريحة للبعض. ولكن من الأهمية بمكان أن نتصدى لمخاطر الصراع قبل أن تتصاعد إذا ما كان للمجلس أن يظل ذا صلة وفعالا.

ثانيا، فيما يتعلق بالكفاءة، حاولنا جميعا إحراز تقدم في تقليص مدة التكلم في المجلس. ومع ذلك، فإن الجلسات المطولة، باستخدام البيانات المعدة سلفا، دون إحراز تقدم في القضايا، قلما تفي بولاية المجلس، إن كانت تفي بها على الإطلاق.

ثالثا، فيما يتعلق بالشفافية، وكما سمعنا مرات عديدة هذا الصباح، يجب أن نظل ذوي صلة ومتصلين بعموم أعضاء الأمم المتحدة وبالجمهور. يجب أن نشرح أنفسنا حيثما أمكننا ذلك. ولذلك نؤيد العودة إلى استخدام العناصر الصحفية بانتظام لمساندة الشفافية وإسماع صوت المجلس عندما نتفق.

إن الانخراط مع مجموعة متنوعة من مقدمي الإحاطات هو وسيلة هامة للبقاء على تواصل، وسوف نستمر في تعزيز مشاركة المجتمع المدني في نشاط المجلس.

في الختام، أرحب بفرصة الاستماع إلى المجلس وإلى غير أعضاء المجلس عن السبل الأخرى التي يمكننا بها إعادة البناء بشكل أفضل. ولدينا فرصة لإعادة التموضع ونحن نعود إلى القاعة لضمان قدرتنا على الوفاء بولايتنا بمصداقية في مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. دعونا لا نضيعها.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر ممثلة سانت فنسنت وجزر غرينادين على عملها في قيادة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى. وأود أيضا أن أشكر السيدة سيفرز والسيدة لاندغرين على أفكارهما ومقترحاتهما.

لقد تكيف مجلس الأمن مع الأزمة الصحية، ولكن كان لذلك التكيف ثمن: فقد ابتعدنا عن نظامنا الداخلي وقوضنا تعدد اللغات، الذي يمثل قيمة أساسية للمنظمة. ولذلك يسرني أن المجلس، بعودته إلى القاعة، يعقد الآن جلساته العامة ومشاوراته بجميع اللغات الرسمية. ويجب علينا الآن أن نعود إلى أساليب عملنا المعتادة. وهذا يعني على وجه الخصوص وضع حد للاجتماعات الافتراضية. فلا يمكن أن تكون العودة إلى الحياة الطبيعية إلا تدريجية في سياق الوضع الصحي الحالي.

إن فرنسا تتشاطر الرغبة في إصلاح مجلس الأمن وأساليب عمله، وهو ما أعرب عنه للتو الأعضاء المنتخبون. إننا ملتزمون بإصلاح المجلس بغية تعزيز شرعيته وفعاليته. علاوة على ذلك، اقترحنا مع المكسيك التعليق الطوعي والجماعي لاستخدام حق النقض في حالات الفظائع الجماعية. ويسرنا أن الأعضاء الخمسة الجدد الذين انتخبوا يوم الجمعة الماضي يؤيدون تلك المبادرة. وندعو جميع الأعضاء الآخرين، ولا سيما الأعضاء الدائمين، إلى الانضمام إليها.

لقد عملنا مع جميع شركائنا لضمان إجراء اختيار شفاف ويمكن التنبؤ به للأمين العام. ونحن على استعداد لاستكمال المذكرة التي قدمها رئيس مجلس الأمن S/2017507 لتحقيق قدر أكبر من الكفاءة والشفافية والشمولية للجميع. وستساعد مقترحات سانت فنسنت وجزر غرينادين على التحرك في هذا الاتجاه.

ومع ذلك، يجب ألا يكون عملنا بشأن الدمج والتوضيح على حساب المرونة. فيجب على وجه الخصوص الحفاظ على حرية أي دولة عضو في المجلس في تقديم مشروع نص في أي وقت بشأن أي موضوع. وفرنسا لا تعارض من حيث المبدأ رئاسة الأعضاء الدائمين للهيئات الفرعية. فلقد ترأسنا في الواقع الفريق العامل المعني بالأطفال في الصراعات المسلحة لمدة أربع سنوات. ولكن إسناد رئاسة الهيئات الفرعية إلى الأعضاء المنتخبين يسمح بالتناوب المنتظم، وهو أمر مفيد لمنع التكتلات ولتوليد الأفكار.

لقد تم بالفعل وضع خطط لتنفيذ هذه التوصيات. وتعمل فرنسا على ذلك مع جميع شركائها في المجلس. فلقد وضعنا مع زملائي من الاتحاد الأوروبي وإستونيا وأيرلندا أساليب عمل مشتركة لرئاساتنا لمجلس الأمن.

ونحن ملتزمون أيضا بإشراك البلدان المعنية في مبادراتنا. لقد أثرنا مسألة إدانة الانقلاب في مالي مع الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن – النيجر وجنوب أفريقيا وتونس – وكذلك سانت فنسنت وجزر غرينادين (مجموعة ٣+١). وبالأمس تم اعتماد عناصر للصحافة بمبادرة من مجموعة ٣+١ وفرنسا بشأن الحالة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحن نعمل مع النيجر لضمان أن يدعم مجلس الأمن بلدان منطقة الساحل في مكافحتها للإرهاب، والذي يتسبب في سقوط العديد من الضحايا المدنيين، كما كان الحال مؤخرا

في بوركينا فاسو. ونواصل العمل مع تونس على تنفيذ القرار ٢٥٣٢ (٢٠٢٠)، بشأن مرض فيروس كورونا.

وإلى جانب أساليب عملنا، يجب أن تكون أولويتنا هي ضمان فعالية المجلس بشكل يومي. إننا نؤيد عقد حوارات وجلسات تفاعلية بصيغة آريا. فهي تساعد في إطلاع المجلس على المسائل الهامة. غير أن هذه الجلسات ينبغي ألا تضيف إلى برنامج العمل على حساب الوقت اللازم للتعامل مع الأزمات. علاوة على ذلك، يجب أن تظل غير رسمية.

وبنفس الروح، يجب أن نتجنب الإفراط في عقد الجلسات العلنية على حساب صنع القرارات. إننا نقضي وقتا طويلا جدا في عرض مواقفنا الوطنية الواحد تلو الآخر، ووقتا قليلا جدا في العمل على الحلول الوسط والإجراءات المشتركة. الجلسات العامة مهمة ولكنها تميل إلى استقطاب المواقف. يجب علينا إيجاد توازن أفضل. وما زلنا بعيدين جدا عن ذلك.

نحن نعول على رئاسة الفريق العامل غير الرسمي والرئاسات اللاحقة لمجلس الأمن لمواءمة جهودنا في ذلك الاتجاه. وسنسعى جاهدين لتحقيق ذلك خلال رئاستنا لمجلس الأمن في شهر تموز/يوليه.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أود في البداية أن أشكر مقدمتي الإحاطتين، السيدة لورين سيفرز والسيدة كارين لاندغرين، على إحاطتيهما الشاملتين. ونكرر ما قاله الزملاء الذين أشادوا بالبروفيسور إدوارد لاك والسفير كينزو أوشيما على دراساتهما لأساليب عمل مجلس الأمن. كما نشكر السيدة روندا كنغ ووفد سانت فنسنت وجزر غرينادين بأكمله على بيانهما، وعلى قيادتهما القديرة للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى.

فعلى مدى عدة سنوات متتالية، ناقش مجلس الأمن أساليب عمله في شكل جلسة مفتوحة، وبمشاركة تمثيل واسع النطاق للدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ونلاحظ أنه للسنة الثانية على التوالي عُقدت هذه المناقشة تحت رئاسة إستونيا.

إننا نؤيد أهمية تعزيز التنسيق بين مجلس الأمن وعموم الأعضاء. ونحن على ثقة بأن مناقشة اليوم، وكذلك التقييم الخارجي للحالة الراهنة ذاتها، سوف يسهمان إسهاما خاصا في أنشطة الفريق العامل، وسيساعدان أيضا على تزويده بأفكار جديدة، على أساس أن أساليب العمل نفسها، وبطبيعة الحال أي خطوات لتعديلها، هي حكر على أعضاء المجلس.

إن مسألة أساليب عمل مجلس الأمن حساسة للغاية. وقد أكدت روسيا باستمرار أن أي تغييرات في هذا الصدد ينبغي أن تهدف إلى تحسين الفعالية والكفاءة اللتين يضطلع بهما المجلس بوظيفته الأساسية المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين. واللجوء إلى مبادرات سيئة الصياغة لا تتناسب مع الطابع المحدد لعمل المجلس لا يساعد في تحقيق النتائج فحسب بل على العكس من ذلك يؤدي في أغلب الأحيان إلى نتائج عكسية.

إننا نرحب بجهود وفد سانت فنسنت وجزر غرينادين لتحسين أساليب عمل مجلس الأمن. فقد أحطنا علما باعتزامه تعديل مذكرة رئيس مجلس الأمن S/2017/507، التي تكتسي أهمية كبيرة بوصفها خلاصة وافية لأساليب عمل المجلس ويستخدمها بنشاط الأعضاء غير الدائمين في المجلس كمرجع رئيسي هام. ونحن على استعداد لمساعدة وفد سانت فنسنت وجزر غرينادين في ذلك العمل المضني. ونرى أنه ينبغي ألا يكون هناك تسرع لا مبرر له في القيام بذلك. وينبغي تنسيق جهودنا في هذا الصدد وتركيزها على تحقيق توافق في الآراء.

ونلاحظ تزايد الاهتمام بالجوانب الإجرائية لعمل مجلس الأمن من قبل أعضائه غير الدائمين. ومما لا شك فيه أن ذلك يساعد على تطوير أفضل الممارسات لعمل المجلس.

لقد كان عام ٢٠٢٠ صعبا على البشرية جمعاء. فقد تعين على العالم أن يواجه تحديا جديدا ولم يكن معروفا من قبل – وهو جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). وقد أثرت القيود الصحية والوبائية التي تلت ذلك بالضرورة على عمل الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن. ولكن مجلس الأمن استطاع أن يثبت قدرته على التكيف بسرعة

وفي الوقت المناسب مع الحالة الجديدة على الرغم من الصعوبات. ووضعت تدابير استثنائية مؤقتة لضمان استمرار عمله من دون انقطاع. والتزمنا التزاما صارما بطريقة العمل تلك في الأشهر التالية.

ومع تغير الحالة في نيويورك والشروع في مراحل إعادة فتح المجلس، دعت روسيا إلى عودة أعضاء المجلس بسرعة إلى القاعة، رهنا بالاحتياطات اللازمة. وتحقيقا لتلك الغاية، أيدنا عقد أول اجتماعات بالحضور الشخصي لمجلس الأمن في قاعة المجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال رئاسة ألمانيا في تموز/يوليه الماضي. وقد وجه هذا المبدأ نفسه أيضا رئاستنا للمجلس في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠، التي نفذت بنجاح باستخدام الحواجز الزجاجية المثبتة حديثا في القاعة.

وقد أتاحت لنا جائحة كوفيد-١٩ فرصة ممتازة لتقييم الدور الهام الذي تؤديه مناقشات المجلس المباشرة لجدول الأعمال الدولي. وقد أصبح واضحا أنه لا توجد طرق عمل بديلة يمكن أن تحل محل التفاعلات المباشرة فيما بين أعضاء المجلس. وأعتقد أن جميع الممثلين يتفقون معي في ذلك الصدد.

ويسرنا أن نلاحظ عودة المجلس تدريجيا إلى العمل العادي في القاعة. ونرى أن صيغة الاجتماعات عن طريق التداول بالفيديو المستخدم طوال عام ٢٠٢٠ وجزئيا في عام ٢٠٢١ لم تعمل إلا على أساس مؤقت وفي ظل ظروف استثنائية. وكما اتفق عليه عند البدء بصيغة التداول بالفيديو، لا يمكن اعتبار جلسات المجلس التي تعقد بها جلسات رسمية لمجلس الأمن إجرائيا أو قانونيا أو منطقيا. وبناء على ذلك، لا نرى حاجة إلى إضفاء الطابع المؤسسي على تلك التدابير المؤقتة. وفي حالة تكرار أزمة مماثلة لأزمة العام الماضي، فإن لدينا خبرة وحل، يردان في رسائل رئيس مجلس الأمن، التي يمكننا دائما العودة إليها.

ولا ننكر أن لجلسات المجلس عن طريق التداول بالفيديو مزاياها ويمكننا أن نواصل استخدامها لعقد جلسات غير رسمية. وهي تساعد بصفة خاصة على توسيع دائرة من يستطيعون تزويد المجلس بمعلومات هامة لصنع القرار. إنني أشير إلى آليات في مجموعة أدوات المجلس، مثل الحوارات التفاعلية والاجتماعات غير الرسمية بصيغة آريا. إننا مقتنعون بأن تلك الأشكال ينبغي ألا تستخدم إلا لزيادة وعي أعضاء مجلس الأمن بالمسائل المدرجة في جدول أعمال المجلس. وفي نفس الوقت لا نؤيد أي أشكال مختلطة، تنطوي على خطر الإتيان بعواقب قانونية خطيرة لا يمكن التنبؤ بها بالنسبة لمجلس الأمن والأمم المتحدة ككل.

وما زلنا ننبه إلى الإفراط في عبء عمل وثائق المجلس. فمجلس الأمن يصدر كل عام عدة مئات من الوثائق. ومن المؤسف أن القيمة المضافة لبعضها أمر مشكوك فيه. كما إن ما يلاحظ غالبا من إدارة جزئية مفرطة للقرارات غير مفيد كذلك. إننا مقتنعون بأنه ينبغي للنتائج النهائية لمجلس الأمن أن تكون موجزة وواضحة وسهلة الفهم، والأهم من ذلك، ذات توجه عملي.

ففي السنوات الأخيرة، أصبحت ممارسة النظر في المواد المواضيعية في المجلس أكثر تواترا، ولا سيما تلك التي تندرج، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، ضمن اختصاص الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والهيئات الأخرى في منظمتنا العالمية. فهي تنتهك التقسيم القائم للعمل وتصرف مجلس الأمن عن مهامه ذات الأولوية التي يمكن له ويتعين عليه أن يتخذ قرارات محددة وملموسة بشأنها.

وفي سياق التوزيع المتساوي للمسؤوليات في مجلس الأمن، تستحق مسألة القيام بالصياغة اهتماما خاصا. وقد دأبنا على الدعوة إلى توسيع دائرة القائمين بالصياغة، أولا وقبل كل شيء إلى الأعضاء غير الدائمين. ونسترشد في ذلك الصدد بالمذكرة الرئاسية ٥٠٧ التي تنص على أنه يجوز لأي عضو في مجلس الأمن أن يكون قائما بالصياغة وأن أكثر من عضو واحد في المجلس قد يعملون مشاركين في القيام بالصياغة. وينبغي لفرادى الدول الأعضاء في المجلس ألا يعتبروا بلدانا بعينها أو حتى مناطق بعينها إقطاعيات لها أو أن تعمل كجهات موجهة لها بشأن مسائل معينة. ونحن مستعدون للتفاعل البناء مع أعضاء المجلس بشأن تلك المسألة.

ونود كذلك أن نذكر مرة أخرى بعدم مقبولية ممارسة إدخال مواعيد نهائية مصطنعة في عمل المجلس. فليس سرا أن مواعيد اعتماد معظم قرارات مجلس الأمن معروفة أصلا في المرحلة التي يبت فيها المجلس في برنامج عمله الشهري. ولكن لا تزال العديد من المشاريع ترد متأخرة من دون مبرر، الأمر الذي لا يسمح بإجراء تقييم شامل من جانب الخبراء، ناهيك عن إجراء مشاورات مجدية.

ويشعر المرء أحيانا بأن القائمين بالصياغة يفعلون ذلك عمدا، معتقدين أن زملاءهم قد لا يلاحظون ببساطة نقاطا إشكالية في النصوص وهم في عجلة من أمرهم. وفي بعض الأحيان تتغير صياغة قرارات مجلس الأمن قبل بضع دقائق من التصويت. ويتكون المخرج الناتج عن ذلك من منتج ناضج جزئيا يعالج شواغل أعضاء المجلس ويقدم تعليمات غير واضحة إلى الأمانة العامة.

وكل ذلك غير مقبول. وسنواصل الكفاح ضد هذه الحيل التكتيكية. ولا نستبعد إمكانية أن نضطر في نهاية المطاف إلى تقييم فعالية عمل القائمين بالصياغة وفقا لتلك المعايير.

وكذلك أثيرت مسألة زيارات المجلس. ونؤيد استئناف تلك الممارسة المفيدة. فالزيارات لا تساعد أعضاء المجلس على أن يستمع إليهم فحسب، بل كذلك لتكوين انطباعاتهم الخاصة عما يحدث في الميدان وعلى الانخراط مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في أي حالة بعينها على جدول أعمال المجلس. وهذا أمر هام لنا جميعا من دون استثناء.

وفي الوقت نفسه، يجب أن نفهم كذلك أن عدم تمثيل بعض الدول خلال تلك الزيارات يمكن أن يفسر على أنه إشارة سياسية. ولذلك أعتقد أنه سيكون من الأمثل أن تشمل البعثات جميع الأعضاء. وفيما يتعلق بالزيارات الإلكترونية والهجينة، فإنها بالكاد تسمح لنا بتحقيق الأهداف التي حددناها لهذه الزيارات.

وفي الختام، وبما أن مسألة حق النقض قد أثيرت اليوم، أود أن أشدد على أنها لا تتعلق بأساليب عمل مجلس الأمن، بل إنها حجر الزاوية في هيكل مجلس الأمن برمته ومفتاح تحقيق التوازن في قرارات المجلس وضمان أن تتاح لها فرصة جيدة للتنفيذ بأقصى قدر ممكن من الفعالية.

السيد دي لورانتس (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على الإشادة بالبروفيسور إدوارد لاك والسفير كينزو أوشيما. فكلاهما قدم إسهامات فريدة للأمم المتحدة. وأنا شخصيا أعرف إد لسنوات عديدة وكان لي عظيم الشرف بالجلوس معه في أفرقة معنية بعمل مجلس الأمن – معظمها أمام الطلاب – حيث كان إد يصحح بلطف ولكن بحزم تفسيري لمسائل إجرائية. وكان دائما على حق.

وأود أن أشكر مقدمتي الإحاطتين على مداخلتيهما الثاقبتين. إننا ممتنون للسفيرة كنغ على قيادتها في رعاية مناقشات مثمرة وعملية في الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى. والشكر أجزله للورين سيفرز على عرضها الثاقب. فقد ألفت كتابا بأكمله عن إجراءات مجلس الأمن، ونحن في بعثة الولايات المتحدة كثيرا ما نستعين بأطروحتها الموثوقة. جميل أن نراها مجددا. ونقدر الإحاطة النيرة التي قدمتها كارين لاندغرين، فضلا عن العمل الذي تضطلع به هي وفريقها لتزويد مجتمع مجلس الأمن بتقرير مجلس الأمن المفيد.

وقد ثابر مجلس الأمن خلال جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، وتكيف مع أساليب مبتكرة للمحافظة على الاستمرارية حتى يتمكن من أداء وظائفه الحيوية. والأهم من ذلك أن مجلس الأمن اعتمد ونفذ عملية مراسلة خطية لاتخاذ قراراته. ومن خلال ذلك التدبير الأساسي، كفل مجلس الأمن أن يتمكن من تجديد ولايات حفظ السلام وقرارات الجزاءات، وأن يستجيب لأزمات اليوم، ولا سيما جائحة كوفيد-١٩ ذاتها.

وتمكن مجلس الأمن أيضا من الانعقاد إلكترونيا من خلال نظام التداول بالفيديو. ومن خلال استخدام تكنولوجيات التداول بالفيديو،

تمكن العالم من رؤية أن مجلس الأمن واصل تلقي الإحاطات والانخراط في المناقشات وأداء دوره في صون السلم والأمن الدوليين.

بيد أن الولايات المتحدة تشعر بالقلق لأن هذه المناقشات الافتراضية لم تكن لها صفة الجلسات الحقيقية العادية لمجلس الأمن. ولأنها ليست كذلك، فإن النظام الداخلي المؤقت للمجلس لا ينطبق عليها. عليه، وبسبب اعتراضات أحد أعضاء المجلس منذ بدء تفشي الجائحة، لم يعمل مجلس الأمن بصورة منتظمة منذ أكثر من عام وفقا لنظامه الداخلي المؤقة ولم يعقد "اجتماعات". لذا، لم يتمكن المجلس فعليا، لمدة عام ونصف تقريبا، من إجراء أي تصويت على الإطلاق بشأن القرارات الإجرائية حتى عندما تكون الأغلبية الساحقة من أعضاء المجلس قد أيدت القرار المعني.

وفي القاعدتين ٢ و ٣ تآكلت القواعد الأساسية التي تقتضي من رئيس المجلس الدعوة إلى عقد جلسة للمجلس خلال العام ونصف العام الماضيين. وهذا الوضع غير مقبول ونعتقد أنه ينبغي لأعضاء مجلس الأمن التصدي له، حتى بعد تجاوزنا لهذه الجائحة المروعة، حتى يتسنى لنا الاستناد إلى أساس قانوني وإجرائي سليم في حالة عجز المجلس عن عقد جلساته العادية مرة أخرى في المستقبل.

وفي نهاية المطاف، تمكنت الجمعية العامة من اتخاذ مقرر طارئ (مقرر الجمعية العامة ٥٢٠/٧٥) لتمكينها من التصويت إلكترونيا على القرارات في حالة عدم قدرتها على عقد جلساتها العادية. ويجب أن يكون مجلس الأمن قادرا على اتخاذ قرار إجرائي ينص على أن الجلسات الافتراضية هي بالفعل جلسات لمجلس الأمن، وأن النظام الداخلي المؤقت للمجلس ينطبق عليها.

ختاما، نود أن نعرب عن عميق امتناننا للأمانة العامة، ولا سيما شعبة شؤون مجلس الأمن ومترجمي الأمم المتحدة الشفويين وفريق الأمم المتحدة للدعم التقني على عملهم الشاق طوال فترة تفشي الجائحة. لقد مكنت جهودهم الدؤوبة والهامة من وراء الكواليس المجلس من مواصلة عمله – ولهذا فإن المجتمع الدولي مدين لهم بالشكر.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*)**:** أعطي الكلمة الآن للسفيرة كنغ للرد على التعليقات والأسئلة التي أثيرت.

السيدة كنغ (*تكلمت بالإنكليزية*) أشعر بالامتنان لإتاحة الفرصة لي لإضافة بعض التعليقات.

أولا، أود أن أشكر السيدة سيفرز والسيدة لاندغرين على تأملاتهما الثاقبة التي ستلهم بلا شك مداولاتنا بشأن أساليب العمل في إطار اللجنة. وأشكر زملائي أيضا على ملاحظاتهم الهامة خلال هذه المناقشة. إن من الواضح أننا جميعا ملتزمون بالعمل الأمثل لمجلس الأمن.

ومن الجدير بالذكر أن المناقشة المفتوحة الرئيسية تظل فرصة حاسمة لمجلس الأمن للتفاعل مع عموم عضوية الأمم المتحدة. وخلال العام الماضي، شكلت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) تحديا لنوعية ذلك التفاعل. بيد أن قدرة المجلس على الصمود لم تكل. عليه، تمكن المجلس من تكييف أساليب عمله بشكل خلاق للحفاظ على ذلك التفاعل – بل تعزيزه في بعض الحالات.

وفي حين أننا لم نتمكن من عقد هذه المناقشة المفتوحة بالشكل المعتاد بحضور العضوية على نطاق أوسع معنا فعليا، فإن استعداد الرئاسة لتيسير وجود مجلس الأمن في القاعة جدير بالثناء حقا. ويحدونا الأمل في أن تعقد المناقشة المفتوحة المقبلة بشأن أساليب العمل بانعقاد المجلس وبحضور الأعضاء معا في القاعة لمواصلة هذه المناقشات الهامة. وإلى ذلك الحين، أتطلع إلى تلاوة مداخلات الأعضاء الخطية الموجهة نحو تعزيز أساليب عمل مجلس الأمن.

وأختتم بياني بتكرار كلمات الأستاذ الراحل إدوارد س. لاك خلال إحاطته الأخيرة إلى هذا الجهاز في أيار/مايو ٢٠٢٠ (انظر S/2020/418) التي ذكّر فيها المجلس – كما ذكر الرئيس سابقا – بأن "الاختبار النهائي سيتمثل في مدى تنفيذ تلك التدابير تنفيذا كاملا وأمينا". ومضى قائلا:

وكما شهدنا مع مختلف عناصر العملية ٥٠٧، فإن وضع ما تم الاتفاق عليه موضع التنفيذ لم يكن دائما سهلا أو سريعا. وتبدو بعض

الصياغات غامضة أو غير دقيقة أو قابلة للتأويل – وبعبارة أخرى تبدو دبلوماسية. وتقع المسؤولية الأولى عن رصد النتائج على عاتق أعضاء المجلس، ولكن ينبغي للمراقبين الخارجيين أن يظلوا متيقظين خلال مرحلة التوطيد هذه. (S/2020/418، المرفق ٣).

وفي ذلك السياق، أكرر الترحيب بالبيانات الخطية التي ستقدمها العضوية. سنفتقد مشاركة البروفيسور لاك وحكمته، بيد أن إرثه سيبقى حيا بلا شك. ولترقد روحه في سلام.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة كنغ على التوضيحات التي قدمتها.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة سيفرز للرد على التعليقات والأسئلة التي أثيرت.

السيدة سيفرز (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أردد ما قالته السفيرة كنغ عن مدى أهمية هذه المناقشات المفتوحة لأساليب العمل السنوية. وأعتقد أن هذه المرة، ولا سيما بعد أن مررنا بمثل هذه الظروف غير العادية خلال العام الماضي، أشارت عدة بيانات إلى نظرة جديدة إلى كيفية تصريف مجلس الأمن لأعماله. وأعتقد أننا جميعا مقتنعون بأن ذلك لا يعني العودة إلى العمل كالمعتاد من الآن فصاعدا.

ومن الأمور التي لفتت انتباهي في تعليقات اليوم أن دور الرئيس كان ينظر إليه على أنه دور حاسم خلال الفترة الانتقالية للجائحة. وفي هذا الصدد، كانت هناك بعض الاقتراحات المثيرة للاهتمام بشأن كيفية استمرار تعزيز دور الرئيس، ليس بشكل فردي فحسب، ولكن بالتعاون مع الرئاسات الأخرى.

وأود أيضا أن أشيد بعمل الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى. في هذه المرحلة وبالنظر إلى الفقرات المدمجة من المنطوق S/2017/507 والمذكرات الرئاسية الثماني التي تم اعتمادها في نهاية عام ٢٠١٩، هناك ١٥٤ فقرة بحاجة إلى كثير من الانتباه. ويشكل هذا قدرا كبيرا من العمل والتكلفة. وفي الوقت نفسه يحاول الفريق العامل غير الرسمي إحراز تقدم. وأعتقد أنه يمكننا جميعا الاعتراف، إلى حد ما، بقطف الثمار الدانية وأن المسائل الأكثر صعوبة ما تزال معروضة على الفريق الآن.

وأود أيضا أن أعرب عن امتناني للكلمات الرقيقة عن إحاطتي وكتابي "إجراءات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة".

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة سيفرز على التوضيحات التي قدمتها.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة لاندغرين للرد على التعليقات والأسئلة التي أثيرت.

السيدة لاندغرين (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أُضيف صوتي إلى تلك المشاعر الفياضة التي أُعرب عنها فيما يتعلق بوفاة السفير أوشيما الحزينة، التي قدمتُ إلى مجلس الأمن إحاطة عنها في العام الماضي.

ومن المشجع جدا الاستماع إلى الإشارات الكثيرة إلى ضرورة مواصلة تحسين أساليب العمل بوصفها عملية مستمرة وليست دورية. لقد تحدث أحد المتكلمين عن إضفاء الطابع الرسمي على أساليب العمل التي يمكنها الصمود في مواجهة الجوائح. وأشار العديد من المتكلمين إلى أهمية التفاعل مع الآخرين وإطلاع الآخرين على ما يقوم به المجلس – أي الدول الأعضاء الأخرى، بالطبع، فضلا عن الجمهور عموما. واستمعنا إلى عدة توصيات بهذا الشأن. وإذا أمكنني أن أضيف توصية أخرى، فربما يكون من المفيد التذكير بالخيار الداعي إلى أنه يتعين على المجلس أن يجتمع خارج نيويورك. وإذا كانت هذه هي اللحظة المناسبة للتأكيد على أهمية تعددية الأطراف والدور الذي يضطلع به المجلس أو التركيز على منطقة أو بلد أو منظمات إقليمية معينة، فربما نذكّر بأن المجلس قد فعل ذلك في الماضي – في أديس أبابا وبنما وجنيف ونيروبي – ولكنه لم يفعل ذلك منذ عام ٢٠٠٤. وبما أننا ألمحنا إلى عدد من أساليب العمل المفيدة السابقة، فقد يكون هذا أسلوبا يضاف إلى تلك القائمة ويتم استعراضه.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة لاندغرين على التوضيحات التي قدمتها.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

وقبل أن أختتم، أود أن أشكر مرة أخرى جميع المشاركين الذين انضموا إلينا اليوم. وأود أيضا أن أشكر الدول الأعضاء التالية التي قدمت بيانات خطية حتى الآن بشأن موضوع مناقشة اليوم: الأرجنتين، جمهورية إيران الإسلامية، إيطاليا، البرازيل، السلفادور، سنغافورة، شيلي، قبرص، الكويت، النمسا واليابان. ونتطلع إلى الحصول على المزيد من البيانات الخطية. وستشكل البيانات التي سنتلقاها بنهاية اليوم جزءا من تجميع البيانات التي أدلي بها خلال هذه الجلسة.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٣٠.